مجلة جامعة الملك سعود، م ٨، *الآداب* (١)، ص ص ٦١ - ٧٥، الرياض (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي

صاحب جعفر أبو جناح

أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب،
الجامعة المستنصرية، بغداد، الجمهورية العراقية

(قدم للنشر بتاريخ ١٤١٤/١١/١٣هـ؛ وقبل للنشر بتاريخ ١٤١٥/٦/٦هـ)

ملخص البحث. صار من المألوف الوقوع في الخلط بين التأويل الدلالي والتحليل الإعرابي لدى النحويين، وتعرضت أفكار الشيوخ والأئمة ومقالاتهم في كثير من الأحيان إلى شيء من اللبس وسوء الفهم، ويبدو أن قدرًا غير يسير من أفكار الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) وتحليلاته تعرض — فيما يبدو للباحث — إلى شيء من هذا اللبس والاختلاط على يد المؤولين والمفسرين من النحاة الذين جاءوا بعده، ممن لم يتمثلوا مقاصد الخليل ولم يحسنوا فهم مقاصده ومغزى كلامه. وقد حرر أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) بابًا في كتابه *الخصائص* بعنوان: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، كما تنبه بعض أئمة النحويين منذ وقت مبكر إلى ظاهرة التحول في الأساليب العربية، وسجل صورًا من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وضعت له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد اقتضته سنن التطور في الاستخدام اللغوي والحاجة إلى التعبير عن حالات مستجدة تتطلبها دواع نفسية وظروف اجتماعية لا تجد لها صيغة مستقلة تفي بها، فتلجأ لاستعارة صيغ أخرى تحاول إضفاء دلالات جديدة عليها، تفهم من السياق الذي استخدمت فيه. وصارت هناك تقديرات إعرابية ثابتة لكثير من الأساليب العربية حتى لو تعارضت هذه التقديرات مع فحوى هذه الأساليب موضوع الدراسة.

تشغل المحاورات الهادئة بين الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) وتلميذه النابه سيبويه (ت١٨٠هـ) حيزًا واسعًا من النسيج العام لبنية *كتاب* سيبويه. وتمثّل هذه المحاورات صورة

دقيقة للتطلعات المعرفية للتلميذ الطموح من جهة، وللقدرات الرصينة على تحليل النصوص اللغوية وفهم مقاصدها لدى الشيخ العلاّمة من جهة ثانية.

وإذا كانت المعرفة النظرية والجهد المثابر في الدرس والتحصيل هما السبيل إلى إتقان الضوابط اللغوية واستيعابها لدى التلميذ الموهوب، فإنَّ السليقة اللغوية والخبرة العملية الميدانية الواسعة بلغات العرب ولهجاتها، وما أضاءها من معرفة نظرية عمرت بها حلقات الشيوخ البصريين في النصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت العدة الصالحة للجهود التحليلية الثرية التي أنجزها الخليل في ميدان الدرس اللغوي، ونقلتها إلينا بأمانة مدونات سيبويه التي استملاها عن شيخه، واعتمدها فيما بعد أصولاً لكتابه الذي قدم به علم الخليل. (١)

ومن المألوف أن تتعرض أفكار الشيوخ والأئمة ومقالاتُهم في كثير من الأحيان إلى شيء من اللبس وسوء الفهم، ويبدو أنَّ قدرًا غير يسير من أفكار الخليل وتحليلاته تعرض — فيما يظهر للباحث — إلى شيء من هذا اللبس والاختلاط، عند من جاءوا بعده، ولم يحسنوا فهم مقاصده. وقد عرض نظير هذا، الذي يتراءى لي منذ سنين عدة، لأبي الفتح بن جنّي (ت**٣٩٢**هـ) فقيه اللغة الفذ، فعقد له بابًا في كتابه *الخصائص* بعنوان «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.»

وإذا كان الهاجس الذي أوحى لابن جنّي أن يحرر هذا الباب يبدو لا صلة له بمقولات الخليل وتحليلاته، وما أعقبها من إشكالات لدى المفسرين والمنظرين من النحاة، فإن المباحث التي خاض فيها أبو الفتح ليست بعيدة — في صميمها — عن جوهر المشكلات التي أثارها اللبس وسوء الفهم الذي عرض لأفكار الخليل ومقولاته على يد المؤوّلين والمفسرين.

يقرر ابن جني في هذا الباب أن الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة (صنعة النحو وقوانينه):

---

(١) روي عن الزجاج عن علي بن نصر (ت١٨٧هـ) صاحب سيبويه وزميله في الأخذ عن الخليل بن أحمد أنه قال: «قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل.» أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، *الكتاب*، المقدمة (القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م)، جـ١، ص٨.

وذلك كقولهم في تفسير قولنا: أهلَك والليلَ، معناه: الحق أهلَك قبل الليل. فربما دعا ذاك من لا دربةَ له إلى أن يقول: أهلَكَ والليلِ، فيجرَّه، وإنما تقديره: الحق أهلكَ وسابقِ الليلَ... ومن ذلك قولهم في قول العرب: كلُّ رجلٍ وصنعتُه، وأنت وشأنُك معناه: أنتَ مع شأنِك، وكل رجلٍ مع صنعته، فهذا يوهم من أَمَّمَ أَنَّ الثاني خبر عن الأول، كما أنَّه إذا قال: أنت مع شأنك، فإن قوله: مع شأنك، خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنَّ المعنى عليه، غير أنَّ تقدير الإعراب غيره، وإنما شأنك معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجلٍ وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان... ألا ترى إلى فرق مابين تقدير الإعراب وتفسير المعنى... فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ماهو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذُّ شيءٌ منها عليك.»(٢)

وفي تقديري أن هذا الذي حذر منه ابن جنّي من الوقوع في الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ومحاولة توحيدهما هو ما تعرضت له أقوال الخليل وتأويلاته لدى الشراح والمعقبين ممن لم يتمثلوا مقاصد الخليل ومغزى كلامه. ولم ينفع احتراس الخليل المتكرر، وما كان يتردد عنه في *كتاب* سيبويه في أعقاب كل موقف تحليلي لأساليب العربية، بأن هذا الذي يفسّر به «تمثيل ولم يُتكلم به.»(٣) فقد صار هذا التمثيل الذي لم يتكلم به العرب كما يؤكد الخليل، صار فيما بعد تقديرات إعرابية ثابتة لكثير من الأساليب موضوع الدراسة. ولعل أوضح ما تتجلى فيه المفارقة المترتبة على الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ما يلقاه الدارس في مبحث التعجب في كتب النحويين.

ففي هذا المبحث يتضح الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في أشد صورة قسرًا، حيث يتحول المعنى تحت تأثير هيمنة قانون الإعمال ومنطقة الصارم إلى تقدير إعرابي، بغض النظر عن التعارض القائم بين تفسير المعنى، وهو في فحواه أسلوب إخباري، وصيغة التعجب، وهي أسلوب إنشائي، يرى فيه الفرّاء وأتباعه من الكوفيين

---

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص* (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م)، جـ١، ص ص٢٧٩-٢٨٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص ص١٥١، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٦٢، ٢٧٥، وغيرها.

وابن درستويه وعلي بن مسعود الفرغاني، صورة متحولة عن صيغة الاستفهام الإنشائية، وهو ما يراه الرضي قويًا. (٤)

يقول سيبويه: «قولك: ما أحسنَ عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحسَنَ عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلم به. (٥) والواضح أن هذا المنقول عن الخليل تفسير معنى، فكأن الذي تعجب قدرَ أن هناك قوةً أو شيئًا مازاد في صفة المُتعجَّب منه بحيث خرج عن نظائره أو قلَّ نظيره. واحتراسًا من الخلط بين الخبر والإنشاء قال الخليل: «ودخله معنى التعجب.» فكأن هذا الذي فسر به الخليل هو ما يعرف عند التحويليين بالمعنى العميق. والحق أن مغزى كلام المتعجب من أَمر أو شيء أنه يستعظم زيادة في وصف الاسم المتعجب منه، فكأنه يريد أن ينقل هذا الإحساس إلى السامع لكن صيغة الخبر لا ترقى في قوة الإبلاغ ونقل الإحساس إلى ما ترقى إليه صيغة التعجب المتحولة عن صيغة الاستفهام. وحيث إن استعظام الزيادة في وصف المتعجب منه قد خفى سببُها، (٦) كان اللائق في التعبير عنها أسلوب التعجب المتحول عن أسلوب الاستفهام، وكلا الأسلوبين يتضمن الإحساس بالخفاء والإبهام في علة ما يستفهم عنه أو يُتعجَّب منه.

ومصداق هذا في قول المبرد: فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو في التعجب، لأنَّك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فقد أبهمت ذلك فيه ولم تخصص. (٧) ولم يرد في كلام سيبويه ما يشعر بأن «ما» موصولة سوى قوله: ونظير جعلهم

---

(٤) رضي الدين محمد بن الحسن الأسترا باذي، شرح *الرضي على كافية ابن الحاجب* (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، جـ١، ص٨٧؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥)، المسألة رقم (١٥).

(٥) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٧.

(٦) علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح (الموصل: مؤسسة دار الكتب ـ جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص٧٥٦؛ الأسترابادي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ٢، ص٣٠٧.

(٧) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: لجنة إحياء التراث العربي، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م)، جـ٤، ص١٧٣.

(ما) وحدها اسمًا قول العرب: إني مما أَن أَصنع، أي من الأمر أن أصنع.(٨)

ويفهم من هذه العبارة — عند النحويين — أنها جاءت موصولة بدون صلة على نحو ماجاءت في بعض الأساليب العربية مثل: غسلته غسلاً نِعِمّا، أي نعم الغسيل، في حين أن سيبويه أراد بها معنى «رُبَّما» كما صرح به في بابه. وقد ورد هذا الفهم في صيغة تساؤل أثاره المبرد في باب التعجب بقوله: فإن قال قائل: هل رأيت (ما) تكون اسمًا بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام؟(٩)

إن التعجب في *كتاب* سيبويه يدور حول توضيح أسلوب التعجب وخصوصية هذا الأسلوب في الجمود وعدم التصرف، في الصيغة أو في نظام الجملة، من حيث التقديم والتأخير، نظرًا لأنه صورة جديدة متحولة عن صورة أخرى قديمة، لَتؤدي معنى جديدًا لم يكن قائمًا في الصورة القديمة. بل إنه يملك طاقة إيحائية عالية في نقل الإحساس الانفعالي القائم في النفس، ليرقى إلى أدائها أسلوب الإخبار الرتيب. فعلى هذا يكون إعراب (ما) التعجبية المتحولة عن ما الاستفهامية موصولة بمعنى «شيء» أو «شيء عظيم»(١٠) أمر غير مقنع، وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى الذي أراده الخليل وتقدير إعراب الذي تقتضيه مواضعات النظام النحوي كما فهمه المنظرون، فهو خلط بين البنية العميقة والبنية السطحية.

وليست مصادفة أن يكون التعجب بـ «ما» دون «مَنْ» وكلتاهما أداة استفهام. فـ «ما» أكثر عمومًا من «مَنْ» لاختصاص الأخيرة بالعاقل وهي إلى الإبهام والغموض الكامن وراء التعجب أقرب من «مَنْ» وكذلك شأنها في الاستفهام والشرط.

ولعل تفرق مذاهب النحويين في إعراب جملة التعجب دليل على الحيرة في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهو يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية المختلفة في التعبير بضمن دائرة الإسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند

---

(٨) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٧.

(٩) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٤٧٧؛ المبرد، *المقتضب*، جـ٤، ص١٧٣.

(١٠) المبرد، *المقتضب*، جـ٤، ص١٧٥؛ الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ٢، ص٣٠٩؛ أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، *مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: المطبعة الشرفية، ١٣٢٨هـ)، جـ١، ص٢٩٧.

إليه، الأمر الذي ترتب عليه اشتداد الجدل حول الكثير من العبارات والأساليب التي استعصت على الانقياد لقانون الإسناد الصارم الذي يقتضي أن كل جملة أو عبارة لابد فيها من مُسند ومُسند إليه، على ماهو واضح في باب النداء والقسم وبعض صور التعجب والدعاء.⁽¹¹⁾

والأمر نفسه يتضح مع الصيغة الأخرى من صيغ التعجب، وهي صيغة أَفعِلْ به، فهم فيها منقسمون بين من يرى أن الفعل ماضٍ جاء بصيغة الأمر والباءُ حرف جر زائد وما بعدها مجرور لفظًا مرفوع محلًا، على الفاعلية، وهو رأي سيبويه والجمهور.⁽¹²⁾ ومنهم من رأى أنَّها فعل أمر لفظًا ومعنى، والفاعل مضمر مفهوم من لفظ الفعل، والتقدير: أكرم ياكـرمُ بزيد، وهو رأي الزجاج.⁽¹³⁾ ومنهم من رأى أنها فعل أَمر وفاعله ضمير المخاطب المستتر، وهو رأي الفراء والزمخشري وابن خروف.⁽¹⁴⁾ ويعكس هذا الاضطراب الحيرة في مواجهة هذه الصيغة التركيبية غير التقليدية. فالصيغة المتحولة عن صيغة أخرى لا توزن بالمعايير النمطية للجملة العامة، وليس من اليسير توجيهها بحسب ماهو مطرد من جمل الخبر أو الإنشاء، لأنها جاوزت في تركيبها جميع الصيغة التقليدية المعروفة، مثلها في ذلك مثل جملة النداء التي جاءت بصيغة فريدة خاصة لاتضعها في سياق الصيغ الإسنادية. وقد تنبه بعض أئمة النحويين منذ وقت مبكر إلى ظاهرة التحول في الأساليب العربية، وسجل صورًا من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وضعت له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد اقتضته سنن التطور في الاستخدام اللغوي والحاجة إلى التعبير عن حالات مستجدة تتطلبها دواع نفسية وظروف اجتماعية لاتجد لها صيغة مستقلة تفي بها، فتلجأ لاستعارة صيغ أخرى

---

(١١) عبدالرحمن أيوب، *دراسات نقدية في النحو العربي* (القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٩٥٧م)، ص١٢٩؛ مهدي المخزومي، *في النحو العربي: نقد وتوجيه* (بيروت: دار صادر، ١٩٦٤م)، ص٣٠٤.

(١٢) الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، جـ١، ص٥٨٨.

(١٣) الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، جـ١، ص٥٨٨.

(١٤) الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، جـ١، ص٥٨٨.

تحاول إضفاء دلالات جديدة عليه، تفهم من السياق الذي استخدمت فيه.

يقول المبرد في هذا الصدد: قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره. فمن ذلك قولهم: علم الله لأفعلنَّ، لفظه لفظ: رزق الله، ومعناه القسم. ومن ذلك قولهم: غفر الله لزيد، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء. ومن ذلك أنك تقول: تالله لأفعلن، فتقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم، لأن المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع هاهنا.(١٥) وكرر المبرد هذا المعنى في موضع آخر فقال: ألا ترى أنك تقول: غفر الله لزيد، فلفظه لفظ ماقد وقع، ومعناه: أسأل الله أن يغفر له، فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل، جاز أن يقع على ماذكرناه، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذلك.(١٦) وإلى نحو هذا المعنى نبه سيبويه في *الكتاب*.(١٧) كما جادل في هذا علي بن مسعود الفرغاني صاحب *المستوفى* محتجًا بأن تفسير النحويين — على الوجهين — يلزم أن يكون الكلام خبرًا محضًا يدخله الصدق والكذب، وهو باطلٌ من وجوه، كما قرر. لأن الكلام لو أُول بمعنى الخبر خرج عن أن يكون تعجبًا. كما أن «ما» التعجب تفارق الموصولة والموصوفة في جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها، فالتفريق بينها بالصوت واضح عند أداء عبارة التعجب أو عبارة الخبر. فضلاً عن أن الترجمة لأسلوب التعجب من العربية إلى غيرها أو من غير العربية إلى العربية يشهد — كما يقول الفرغاني — «بأنَّ (ما) التعجبية ليست الموصولة ولا بمعنى شيء، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبرًا محضًا، بل هي أُمّة (أي متفردة) وضعت وحدها للتعجب، وهي مناسبة لـ (ما) الاستفهام. . . ولأن تُفسَّر (ما) هذه بـ (أيّ) أَعجبُ إلى من أنْ تفسر بشيءٍ.»(١٨)

ومما يتضح فيه الخلط أيضًا بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب لدى النحويين ما وقع في باب الاستثناء من توجيه للظاهرة الإعرابية نقله سيبويه عن الخليل، حيث عقد لأسلوب الاستثناء مبحثًا قال فيه «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا، لأنه مُخرَجٌ مما أدخلت فيه

---

(١٥) المبرد، *المقتضب*، جـ٤، ص١٧٥.

(١٦) المبرد، *المقتضب*، جـ٢، ص٣٢٥.

(١٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٤١٩؛ جـ٢، ص١٤٧.

(١٨) علي بن مسعود الفرغاني، *المستوفى في النحو*، تحقيق حسن الشرع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٧م، ص١٣٥.

غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل.»(١٩)

والواضح أنَّ قوله — نقلاً عن الخليل — لأنه مخرجٌ مما أدخلت فيه غيره، يعد سببًا كافيًا لبيان مخالفته لما قبله في الإعراب والتزامه النصب، بغض النظر عما يعرب به ماقبله. وليس يصلح في المستثنى في الاستثناء الموجب التام غير النصب، لأن الرفع علم الإسناد وتوابعه، وليس المستثنى — في هذه الحال — من ذلك في شيء، والجر علم الإضافة، وليس للمستثنى هنا نصيب منها، فلم يبق سوى النصب. ويؤيد خلو الموقع مما يدعى عاملاً عند النحويين قول سيبويه: فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وكما أن عشرون ليست في عرف النحويين عاملاً حقيقيًّا، لأنها ليست من الأفعال أو ما يشتق منها ولا من الحروف أو الأدوات التي تنصب فكذلك ماقبل المستثنى من فعل لا يمكن أن يفسر النصب فيه لأنه بحسب منطق النحويين فعل لازم لا يجاوز مرفوعه في مثل قولنا حضر الأصدقاءُ إلا خالدًا، ولاعبرة بقول صاحب ***الإنصاف*** إن الفعل قوي بإلا فتعدى إلى المستثنى،(٢٠) لأن هذا تمحل لا دليل عليه.

فقول سيبويه: «وكان العامل فيه ماقبله من الكلام»(٢١) يفيد أن العامل لا يقتضي أن يكون فعلاً أو حرفًا أو اسمًا، بل هو مجمل الكلام أو تمام المعنى، وفسَّر ذلك بأن المستثنى لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ماقبله (أي المرفوع) ولم يكن صفته. وقوله: «كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها»(٢٢) تأكيد لفحوى كلامه المتقدم بأنَّ ماليس تابعًا لما قبله، لابدّ أن يخالفه في إعرابه، والسبيل إلى ذلك النصب، لأنَّ الرفع علم الإسناد والجر علامة الإضافة. وقول المبرد: وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أنَّ زيدًا فيهم، فلما قلت: إلا زيدًا، كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل،(٢٣) هذا القول صريح في أنَّ النصب

---

(١٩) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٦٩.

(٢٠) ابن الأنباري، *الإنصاف*، جـ١، ص١٥٢.

(٢١) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٦٩.

(٢٢) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٦٩.

(٢٣) المبرد، *المقتضب*، جـ٤، ص٣٩٠؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *الكامل في اللغة والأدب*، =

على المعنى الذي تضمنته «إلا» وهو معنى الاستثناء، وقد صرح في *الكامل* بأنَّ كلامه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له ولا مسوغ لقول بعض الدارسين بأنَّ كلام المبرد في *المقتضب* و *الكامل* يفيد أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و«إلا» بدل من هذا الفعل، فهو — على هذا — مخالف لرأي سيبويه الذي يفيد أنَّ ناصب المستثنى هو ماقبل «إلا» لأن في هذا المذهب تمسكًا بظاهر النص.[٢٤] وابن جنّي كان أكثر دقة حين عبر عن رأي المبرد بقوله: على أنَّ أبا العباس قد ذهب في انتصاب مابعد إلا في الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا قلت: قاموا إلا بكرًا، تقديره: أستثنى بكرًا، أو لا أعني بكرًا، فدلت «إلا» على «أستثني» و«لا أعنى.»[٢٥] فدلالة المعنى إذن هي «الناصب» وليس الفعل المقدر، مع أن هذا التقدير لا يطرد مع المستثنى المرفوع أو المجرور، الأمر الذي ينقض افتراض تقدير فعل أو معنى فعل. وتأويل ابن جني هو تأويل معنى وليس تقدير إعراب، مع أنه أراد أن يفسر به الظاهرة الإعرابية وافترضه مخالفة لرأي سيبويه.

ومثل هذه التفسيرات والاجتهادات في فهم كلام النحويين المتقدمين كان وراء كثير من صور الخلاف والاضطراب في فهم أقاويلهم وآرائهم. وفي ظني أنَّ أوضح ما تجلّى فيه اللبس بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب ماوقع فيه جمهور النحويين تبعًا لسيبويه في معنى «سوى» الاستثنائية وإعرابها. يقول سيبويه: وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل أنَّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، **إلا أن في «سواك» معنى الاستثناء**.[٢٦] والواضح أنَّ «مكانك» هنا تفسير معنى لـ «سواك» وهي تعني غيرك أو عوضك أو بدلك، على ماهو ماثل في عربيّتنا اليوم.

ومصداق هذا في قول سيبويه أيضًا في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: ومن ذلك أيضًا: هذا سِواءَك، وهذا رجل سِواءَك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى

= تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.)، جـ٢، ص٢٧٦.

[٢٤] المبرد، المقتضب، جـ٤، ص٣٩٠ (حاشية المحقق).

[٢٥] أبو الفتح عثمان بن جني، سر *صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: مطبعة التوفيق، ١٩٨٥م)، جـ١، ص١٢٩؛ ابن جني، *الخصائص*، جـ٢، ص٢٧٦.

[٢٦] سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٣٧٧.

بدلك، ولا يكون إسمًا إلا في الشعر. (٢٧) ومعلوم أنَّ سِواء لغة في سوى، وهو على هذا يرى فيه ظرفًا وليس اسمًا. وقال في هذا المنحى: «ومن ذلك قول العرب: هو موضعه، وهو مكانه، وهذا مكان هذا، وهذا رجلُ مكانك، إذا أردت البدل، كأنك قلت: هذا في مكان ذا، وهذا رجلُ في مكانك، ثم قال: ويدلك على أنَّ سِواءَك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مررت بمَنْ سِواءَك، والذي كزيد، فحسُن هذا كحسُن: مَنْ فيها، والذي فيها، ولا تحسن الأسماء هاهنا، ولا تكثر في الكلام، لوقلت: مررتُ بمَنْ فاضلُ أو الذي صالحُ، كان قبيحًا. (٢٨)

وهو هنا يستدل على ظرفية سِوى وسَواء والكاف التشبيهية أو كونها بمنزلة الظروف بأنها قامت مقام الصلة، والصلة تصلح لها الظروف ولا تصلح لها الأسماء المفردة. الأمر الذي سلم به المبرد وأيده بقوله: «ومما لا يكون إلا ظرفًا، ويقبح أن يكون اسمًا (سِوى) و(سَواء) ممدودة، بمعنى سوى.»(٢٩) وكرس هذا الفهم الملبس بقوله: ذلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسد مسده ويغني غناءه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسمًا، لأن معناه معنى (غير) فحمله عليه، وذلك قوله:

تجانفُ عن جُلّ اليمامة ناقتي   وما قصدت من أهله لسوائكا

وقال آخر:

ولا ينطق الفحشاءَ من كان منهم   إذا جلسوا منّا، ولا من سِوائنا

وإنما اضطر لحملها على معناها. (٣٠)

ولا يخفى على مافي هذا التوجيه من مجافاة للمعنى الدقيق لـ(سوى)، ذلك لأن معنى سوى: غير، وكما تكون غير صفة كذلك تكون (سوى) صفة في مثل قولنا: حضر رجلُ سواك ولقيت رجلاً سواك، ولا تعلق له بالظرفية المكانية، لأنه لا يتضمن معنى (في) على ما يقتضيه شرط الظرف، بل هو إلى الصفة أقرب منه إلى غيرها، شأنه في ذلك شأن مرادفه (غير) التي تفيد الوصفية المفهوم منها معنى المغايرة القائم في (سوى) أيضًا. وقول الخليل في

---

(٢٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٢٠٢.

(٢٨) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٢٠٣.

(٢٩) المبرد، *الكتاب*، جـ٤، ص٣٤٩.

(٣٠) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٢٠٢؛ المبرد، *المقتضب*، جـ٤، ص٣٤٩.

جوهره تأويل معنى وليس تقدير إعراب، وهو لم يرد أن (سوى) ظرف مكان كما فهمها عنه سيبويه وصرح به في قوله: ولا يكون أي (سوى) اسمًا إلا في الشعر، كما أن استدلاله بقوله: ويدلك على أن سواءَك وكزيد بمنزلة الظروف أنَّك تقول: مررت بمن سواءَك والذي كزيد لاوجه له، لأنَّ هذا ليس من الكلام المسموع بل هو قياس على غير نظير، وربما قاسه على قولهم: أخذت مما عندك أو أكرمني مَنْ عندك.

كذلك ليس من المقنع أن تكون (سوى) ظرفًا ثم تتحول عند الضرورة إلى اسم مع أنَّ معنى البدلية أو التعويض أو الغيرية لايزال قائمًا فيها على نحو مافي قول الشاعر:

سواي يهابُ الموت أو يرهبُ الردى وغيري يهوى أن يعيش مُخلَّدا

وقول الآخر: فسواك بائعها وأنت المشتري.

وقد راجع هذه القضية ابن مالك فتمسك بعد البحث والتدقيق بأن (سوى) اسم واحتج لاسميتها قائلاً: «سوى» اسم يستثنى به ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرب (غير) لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ماذهبوا إليه لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك وقاموا غيرك، واحد وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لايدل على مكان ولازمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك، فقد أُضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية، (٣١) ثم استشهد بجملة من الشواهد من الحديث الشريف والشعر الفصيح بلغت تسعة شواهد. وفي ظني أن سيبويه حين قرر هذه القضية وفسرها على نحو مافهم توهمًا عن الخليل، لم يراجع ماكتبه بشأنها، ومرت المسألة وسط زحمة النصوص والأبواب التي يزدحم بها كتابه. وحين عاد إليها بالشرح في باب متأخر من أبواب كتابه أقر أنها تقع اسمًا، ولكنه قصر ذلك على الضرورة، لأنه رأى أن الشعراء يستخدمونها غير وصف، مبتدأ أو مجرورًا، على نحو ما قرر ابن مالك في استقصائه لشواهدها النثرية والشعرية.

---

(٣١) جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك، شرح *الكافية الشافية*، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، جـ٢، ص٧١٦.

ولا أدري كيف يغير الشعر طبيعة الكلمة ودلالتها، فالضرورة الشعرية كما هو معلوم تغير البناء اللفظي للكلمة فتضطر الشاعر إلى تعديل في اللفظ أو إلى تقديم أو تأخير في موقعه؛ أما الدلالة فلا شأن للشعر بتغييرها، ومن هنا فإن قصر إسمية (سوى) على الشعر أمر غير مقنع.

ومع أن الرضي نسب إلى الكوفيين القول بجواز خروجها عن الظرفية المزعومة فيها، والتصرف فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا كـ «غير» وذلك لخروجها — كما يقول — عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، فإنه ذهب في تأويل معنى الظرفية فيها مذهبًا بعيدًا لم أجده عند غيره من النحاة الذين تعرضوا لها قال: «إنما» انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفةُ ظرف مكانٍ، وهو (مكانًا». قال الله تعالى ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، [سورة طه، آية ٥٨] أي مستويًا، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي في (سوى) بمعنى مكانًا فقط ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: أنت لي مكان عمرٍو، أي بدله، لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد، أفاد أن زيدًا لم يأتك، فجرد عن معنى البدلية أيضًا لمطلق معنى الاستثناء، فسوى في الأصل: مكانٌ مستوٍ، ثم صار بمعنى (مكان) ثم بمعنى (بدل) ثم بمعنى الاستثناء.⁽٣٢⁾

ومع أن هذا التحليل يستند — في ظاهره — على منطق لغوي تاريخي يستوحي قانون التطور الدلالي للألفاظ، فإن الذي يضعفه هو افتراض أن هذه اللفظة ولدت وتطورت عن الاستخدام القرآني لها، وأنها غير قائمة قبله في العربية، وهذه مسألة لا أظن أن المحقق الرضي كان غافلاً عن وجه الصواب فيها وإدراك أن ذلك فرض وهمي تنقضه حقيقة أن بعض شواهد الاستخدام الشعري فيها شواهد جاهلية، فضلاً عن أن لفظة (سوى) القرآنية فسرت بمعنى التوسط بين المكانين وليس بمعنى الاستواء.⁽٣٣⁾ ولا صلة لهذا بمعنى الاستثناء القائم في (سوى) الاستثنائية.

---

(٣٢) الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، جـ١، ص٢٤٧؛ وجاء في *معاني القرآن* للزجاج أن (سوى) معناها النصف فيما بيننا وبينك، أي متوسط بين المكانين، وقد يأتي في اللغة (سواء).

(٣٣) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي =

وثمة مثالُ آخر على الخلط بين التأويل الدلالي والتحليل الإعرابي وما يترتب عليه من مفارقه نجده في إعراب قولنا: أحقًّا أنك مسافرٌ؟ فعند النحويين أنَّ حقًّا هنا نائبة عن اسم الزمان! ومعناها أفي الحق. ويمثلون لذلك بقول الشاعر:

أحقًّا أن جِيرتنا استقلّوا   فنيّتُنا ونيّتُهم فريقُ؟

وفي كتاب سيبويه:

أحقًّا بني أبناء سلمى بن جندل   تهدُدكم إيّايَ وسطَ المجالسِ؟[34]

مع أنهم في باب المفعول المطلق يمثلون بقولهم: أنت ابني حقًّا، للمفعول المطلقَ (المصدر) المؤكد لمضمون الجملة التي قبله، فهي عندهم هنا مصدر منصوب على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أُحِقُّه حقًّا.[35] ويفصل الشنتمري هذا التفسير الغريب قائلاً في تعليقه على شاهد *الكتاب*: الشاهد فيه نصب حق على الظرف، والتقدير: أفي حقٍّ تهدُدكم إياي؟ وجاز وقوعه ظرفًا وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزمان من المضارعة وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه... فكأن تقديره: أفي وقت حق توعدتموني؟[36] ولا أظن أن هذا الذي ساقه الشنتمرى مقنع لأحد في كون حقًّا ظرفًا وليست مصدرًا على معنى: أتحق حقًّا؟ فما سبب الملابسة إذن؟

إن مبعث الملابسة في تقديري هو الخلط بين تأويل المعنى الذي فسر به الخليل هذه العبارة تفسير معنى — وهو بنيتها العميقة كما يُصطلح عليه عند التحويليين، وتحليلها الإعرابي الذي توهمه النحاة فيها، قال سيبويه: وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقًّا إنك منطلق (بكسر همزة إنّ)... فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ... حملوه على:

= (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، جـ١، ص٣٦٠.

[34] بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٤ (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٨١هـ/١٩٦١م)، جـ١، ص٥٨٩؛ سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٤٦٨.

[35] ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، جـ١، ص٥٧٠.

[36] الأعلم الشنتمري، *تحصيل عين الذهب*، بحاشية سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٤٦٨.

أَفي حقٍّ أنك ذاهب؟ وعلى: أَفي أكبر ظنك أَنك ذاهب، وصارت (أَنَّ) مبنية عليه كما يُبنى الرحيل على غد إذا قلت: غدًا الرحيلُ.(٣٧)

فتعليل الخليل لفتح همزة (أَنَّ) كونها جاءت بعد مصدر بمعنى الجار والمجرور الذي يصلح لأن يكون خبراً مقدمًا لها ولمعموليها وتنظيره لها بعبارة غدًا الرحيلُ أوهم النحويين بعده بأنَّ إعراب حقًّا هو إعراب ظرف الزمان أو ما ينوب عنه، مع أنها مصدر صريح وقع بعد استفهام والمفعولية أولى به من الظرفية التي لا علاقة له بها، وهو مظهر من مظاهر الخلط بين تأويل المعنى وتحليل الإعراب، وهذا أمر غريب حقًّا تسبب في كثير من المشكلات.

---

(٣٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ١، ص٤٦٨.

On Contradictions between the Interpretation of Meaning and the Stipulation of *'Iᶜrāb* in Arabic Grammar

Sahib Jafar Abu Janah
Professor, Arabic Department, Faculty of Arts, Al-Mustansiriyyah University
Baghdad, Iraq

Abstract. Later grammarians as a common practice did not care to notice the ancient grammarians' distinctions between semantic interpretation and *'iᶜrāb* analysis. This is one major reason behind the misunderstanding and ambiguity that underlies the ideas and principles of those ancient grammarians. It seems that most of al-Khalīl's ideas had suffered from this practice of later grammarians who did not understand fully those ideas and the way in which he expressed them.

Ibn Jinni (d. A.H. 392) had written a chapter in his book *al-Khaṣā'iṣ* to deal with this issue under the title: "The difference between the stipulation of *'iᶜrāb* and the explanation of meaning"; some leading ancient grammarians also paid attention to the transformation of the Arabic styles and recorded some cases of the changes that resulted in transforming the meanings of certain grammatical constrructions from their original concepts to new ones according to the changes of usages and the need to express new meanings dictated by new social and psychological changes. These grammatical constructions may borrow other constructions and give them new meanings that could be understood in the context in which they are used. These changes were not noticed by latter grammarians because they used to stipulate certain *'iᶜrāb* analyses for many Arabic Styles even if these stipulations contradicted the styles under discussion in this paper.